

Distr.: General
26 October 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

الدورة العادية لعام ٢٠١٠

٢٥ كانون الثاني/يناير - ٣ شباط/فبراير ٢٠١٠

التقارير الرباعية السنوات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية ذات
المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق الأمين
العام عملاً بقرار المجلس ٣١/١٩٩٦* (عن الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨)

مذكرة من الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	١ - عدالة المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل
٥	٢ - المجلس اليوناني للاجئين
٧	٣ - منظمة رصد حقوق الإنسان
١١	٤ - المركز الدولي لبحوث السياسات والتعليم من أجل الشعوب الأصلية
١٤	٥ - الأكاديمية الدولية لفن العمارة
١٦	٦ - متحدون من أجل التفاعل الثقافي

* تصدر التقارير المقدمة من المنظمات غير الحكومية بدون تحرير رسمي.



١ - عدالة المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (حصلت على المركز الاستشاري الخاص في ٢٠٠٥)

أولاً - مقدمة

عدالة منظمة مستقلة لحقوق الإنسان ومركز قانوني لها مكاتب في حيفا في شمال إسرائيل وفي بئر السبع في جنوبها. أنشئت عدالة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وهي تخدم المواطنين الفلسطينيين في دولة إسرائيل الذين يبلغ عددهم ١,٢ مليون شخص أو ما يقارب ٢٠ في المائة من السكان، والفلسطينيين الذين يعيشون في الأرض الفلسطينية المحتلة. أما هدفها عدالة الرئيسيان فهما منح الأقلية العربية الفلسطينية في دولة إسرائيل المساواة في الحقوق الفردية والجماعية، وحماية حقوق الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، قرر مجلس إدارة عدالة توسيع ولاية المنظمة لتشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويتيح التوسيع الرسمي لنطاق ولاية عدالة للمنظمة أن تطور عملها في هذه المنطقة بشكل منهجي، وأن تصبح عنواناً هاماً تقصده المنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الدعاوى القضائية المؤثرة التي تُعرض على المحاكم الإسرائيلية.

ثانياً - المساهمة في عمل الأمم المتحدة

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة و/أو وكالاتها المتخصصة في الميدان و/أو في المقر

خلال عام ٢٠٠٥، ساهمت عدالة، بوصفها جزءاً من الفريق العامل المعني بوضع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، في لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وفي عام ٢٠٠٥، قدم الفريق العامل تقريراً بديلاً من تقارير المنظمات غير الحكومية إلى فرقة العمل لما قبل الدورة التابعة للجنة؛ وحضر محام يعمل في عدالة استعراض اللجنة القطري لدولة إسرائيل، الذي أجري في مقر الأمم المتحدة في نيويورك؛

مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧: في عام ٢٠٠٥ أيضاً، قدمت عدالة إلى المقرر الخاص وقرارات إحاطة بشأن الدعاوى المرفوعة أمام محكمتنا العليا في ما يتعلق بحقوق الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على سبيل إعداد التقارير والبيانات التي قدمها خلال الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان التي عقدت في جنيف. لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: قدمت عدالة بياناً خطياً وآخر شفويًا خلال الدورة الحادية والستين للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن حقوق المواطنين الفلسطينيين في دولة إسرائيل، وحقوق

الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي عام ٢٠٠٦، قدمت عدالة أربعة بيانات خطية إضافية خلال الدورة الثانية والستين والأخيرة للجنة، اشتركت في واحد منها مع منظمة "الحق" وفي آخر مع التحالف الدولي للموئل.

لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة: أدلى مدير عام عدالة بشهادته أمام اللجنة في تموز/يوليه ٢٠٠٥، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وفي تموز/يوليه ٢٠٠٧، فحلل التطورات البارزة في فقه قضاء المحكمة العليا الإسرائيلية والتشريعات التي سنها البرلمان الإسرائيلي، ودعاوى مختارة رفعتها عدالة تتضمن دعاوى ضد إلغاء حقوق الفلسطينيين في الإقامة في القدس، والحظر المفروض على لم شمل الأسر الفلسطينية. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أدلى محام يعمل في عدالة بشهادته أمام اللجنة، فركز على تحليل قانوني للقضايا التي عرضت مؤخراً على المحكمة العليا الإسرائيلية والتي تتناول وضع غزة.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، قدمت عدالة تقريراً بديلاً من تقارير المنظمات غير الحكومية إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري قبل إعدادها لقائمة القضايا والأسئلة المطروحة على دولة إسرائيل. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، قدمت عدالة تقرير متابعة إلى اللجنة، وحضر محام يعمل في عدالة ومدير شؤون الدفاع الدولية فيها استعراض اللجنة، خلال دورتها السبعين المعقودة في جنيف، للحالة في دولة إسرائيل.

المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً: في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، قدمت عدالة ملف معلومات إلى المقرر الخاص بشأن عمليات إطلاق نار أفضت إلى قتل ١٣ فلسطينياً من مواطني دولة إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، ورسالة متابعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وقدمت معلومات إضافية إلى المقرر الخاص في عام ٢٠٠٨.

وزار مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان دولة إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وفي تلك المناسبة، طلبت عدالة التدخل في خمس قضايا أساسية تتعلق بحقوق الإنسان الأساسية وتؤثر على الفلسطينيين.

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، قدمت عدالة لرئيس لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل ست ورقات موقف قصيرة بشأن قضايا تؤثر على الأطفال العرب في دولة إسرائيل.

الممثل الخاص للأمم المتحدة بشأن حقوق الأقليات: في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، شارك مدير عام عدالة بصفته خبيراً استشارياً في اجتماع عقد في جنيف مع الممثل

الخاص بشأن طائفة واسعة من المسائل التي تتعلق بالفلسطينيين ورفض منحهم الجنسية أو حرمانهم منها، بما في ذلك مشكلة الجنسية التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون، والمواطنون الفلسطينيون في دولة إسرائيل، والفلسطينيون الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وزار المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحرية الدينية مكاتب عدالة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ في إطار جلسة إحاطة قام خلالها القادة الدينيون العرب وعدالة بالمطالبة بوقف التمييز ضد المجتمعات الدينية العربية.

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، قدمت عدالة ومنظمة الحق الشريكة والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان - غزة ورقة إحاطة مشتركة إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تضمنت تحليلاً لقرار المحكمة العليا الاسرائيلية الصادر في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ برفض عريضة احتجاج على قطع الوقود والكهرباء عن قطاع غزة.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، قدمت عدالة تقريراً بديلاً من تقارير المنظمات غير الحكومية إلى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في جنيف، أطلع محام يعمل في عدالة وممثلون آخرون من لجنة مناهضة التعذيب، بما في ذلك منظمة الحق، المقررين القطريين التابعين للجنة بشأن دولة إسرائيل والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة على القضاء على التعذيب، على المسائل الأساسية التي يتضمنها التقرير.

وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، قدمت عدالة تقريراً من تقارير المنظمات غير الحكومية إلى الاستعراض الدوري الشامل لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للمساعدة في إجراء الاستعراض الأول لدولة إسرائيل بموجب آلية الاستعراض الدوري الشامل. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، حضر محام يعمل في عدالة جلسة جنيف وعرض تقرير عدالة.

متندى قضايا الأقليات التابع لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، شارك محام يعمل خبيراً في عدالة في جلسة افتتاح المنتدى في جنيف. ودعي خبراء من كافة أنحاء العالم للتعليق على مسودة توصية بشأن الأقليات والحق في التعليم، قد يمكن الأخذ بها كتفسير رسمي للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقامت عدالة بمداخلات بشأن الميزانيات، وحق الفتيات في الالتحاق بالتعليم، وتطوير المناهج الدراسية.

٢ - المجلس اليوناني للاجئين حصل على المركز الاستشاري الخاص في ٢٠٠١

أولا - مقدمة

يوصل المجلس اليوناني للاجئين تقديم الدعم، على المستوى التنفيذي، لأحد المقاصد والأهداف الرئيسية للأمم المتحدة، وهو: حماية اللاجئين وإدماجهم، استنادا إلى اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ وبروتوكول نيويورك لعام ١٩٦٧.

التغيرات الهامة التي طرأت على المنظمة: (أ) الدستور: ظلت غايات المنظمة وأغراضها كما هي دون تغيير؛ (ب) مجلس الإدارة: انتخب مجلس إدارة جديد عقب انعقاد الجمعية العامة للمجلس في عام ٢٠٠٧؛ (ج) العضوية: ارتفع العدد الإجمالي للأعضاء ليصل في الوقت الحاضر إلى ١٠٩ أعضاء؛ (د) مجالات النشاط: على الرغم من أن الغايات والأهداف العامة للمجلس، وكذلك طبيعة أنشطته، ظلت كما هي، فإن المجلس قد وسع نطاقها داخل اليونان؛ وعزز أيضا بقدر كبير تعاونه مع المنظمات غير الحكومية غير اليونانية، وامتدت عملياته لتشمل بلدانا أخرى. وعلاوة على ذلك، تم تدعيم دور المجلس في مجال الدعوة؛ (هـ) مصادر التمويل: واصل المجلس جهوده الرامية إلى التماس مصادر تمويل بديلة من القطاع الخاص أساسا. وفي عام ٢٠٠٨، وصلت التكلفة الإجمالية لبرامجه إلى ٣٧٧ ٧٦٩ ١ يورو قدمت منها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢,٦٨ في المائة؛ والمجلس اليوناني للاجئين ٠,٠٥ في المائة؛ والاتحاد الأوروبي ٢٥,٦٨ في المائة؛ والحكومة ٥٥,٧٢ في المائة؛ والقطاع الخاص ١٥,٨٧ في المائة.

ثانيا - الإسهام في عمل الأمم المتحدة

المشاركة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والكيانات الفرعية التابعة له: ما برحت أنشطة المجلس تركز على حماية اللاجئين وإدماجهم استنادا إلى اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ وبروتوكول نيويورك. وعلى صعيد الممارسة العملية، يمكن تقسيم الأنشطة إلى ثلاث فئات عريضة، وإن كانت هذه الفئات تتكامل فيما بينها وتتشابك في أحيان كثيرة:

الخدمات القانونية: (أ) تيسير الاستفادة من إجراءات اللجوء وتوفير التوجيه والإرشاد الأوليين للقادمين الجدد؛ (ب) توفير المساعدة القانونية والتمثيل القانوني مجانا للقادمين الجدد ولللاجئين المثبتين ولطالبي اللجوء، حسب مقتضى الحال: لدى النظر في طلبهم في أول درجة لدراسته؛ و/أو أمام اللجنة الاستشارية المخصصة ("لجنة الطعون") في درجة دراسته الثانية؛ و/أو أمام المحاكم أو الهيئات الأخرى، مثل مجلس الدولة؛ (ج) لما كان

المهاجرون السريون يصلون إلى مناطق حدودية متفرقة في اليونان، فإن المجلس يوفر، بالتشاور مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوزارات المختصة، المساعدة القانونية ويقوم بتقييم الحالات من مصادرها الرئيسية؛ ويوفر، من خلال شبكة للمعونة القانونية منتشرة على نطاق البلد بأسره، مساعدة فعالة لطالبي اللجوء من المقيمين في المناطق النائية؛ (د) رصد التطورات السياسية/التشريعية وتنظيم حلقات دراسية إعلامية والمشاركة فيها.

الخدمات الاجتماعية: ترمي الإدارة إلى تيسير إدماج طالبي اللجوء واللاجئين والمقبولين بموجب الوضع الإنساني، على أساس فردي أو جماعي، وتحقيق استقلاليتهم. وتوفر دائرة الخدمات الاجتماعية المركزية المشورة والمعلومات، وتتدخل لدى المؤسسات والدوائر لصالح الأشخاص الذين تخدمهم (فيما يتعلق بقضايا التعليم والصحة والعمالة وما إلى ذلك): فتعقد دورات موسعة للأفراد/الأسر لتقديم المشورة والمعلومات؛ وتتدخل في الوقت نفسه لدى السلطات المعنية فيما يتعلق بقضايا الصحة (أي الاختبارات الطبية، والعلاج، والرعاية الطبية، وما إلى ذلك) لتوفير المساعدة يوميا للقادمين الجدد ولغيرهم من اللاجئين وطالبي اللجوء. وترتكز عملية استقبال القادمين الجدد أساسا على تدبير الإقامة في مراكز الاستقبال وأماكن الإقامة المؤقتة.

الإدماج: يقوم مركز بيكسيديا (البوصلة) المتعدد الثقافات بتيسير الإدماج عن طريق أنشطة من قبيل تعليم اللغة اليونانية والتدريس على أيدي معلمين خصوصيين، وإنشاء فرق للهوايات والأنشطة الثقافية وتمكينها من ممارسة نشاطها، وما إلى ذلك. ويتم إعداد الأطفال أساسا عن طريق تنظيم دروس في اللغة اليونانية لهم لتحقيق عدة غايات منها تمكينهم من الالتحاق بالمدارس اليونانية. وبالإضافة إلى ذلك تقدم دروس للكبار في اللغة اليونانية وفي الإنكليزية والفرنسية والألمانية واستخدام الحاسوب.

توفير أماكن إقامة لطالبي اللجوء الضعفاء: وضع المجلس ونفذ بالتعاون مع وزارة الصحة والتضامن الاجتماعي برنامجا يوفر سكنا مؤقتا في منطقة أثينا وفي مراكز الاستقبال ذات الصلة. وخلال عام ٢٠٠٨، قدمت هذه الخدمات إلى ٤٠٧ أفراد.

العمالة: تسعى دائرة العمل إلى إيجاد فرص عمل للاجئين، مع التركيز أيضا على إعداد اللاجئين للعمل.

برنامج "يولوس" للتأهيل النفسي والاجتماعي للاجئين الذين يعانون اضطرابات نفسية: بدأ في عام ٢٠٠١ تنفيذ برنامج مبتكر لتأهيل اللاجئين الذين يعانون اضطرابات نفسية، ولا يزال هذا البرنامج مستمرا حتى اليوم. ويتألف هذا البرنامج من دار لرعاية المرضى الداخليين، ومركز تماري لرعاية المرضى الخارجيين، وشقق محمية للأشخاص

المستعدين للانتقال من دار الرعاية الداخلية إلى أماكن إقامة مستقلة ولكنها خاضعة للإشراف. ويدير الوحدة موظفون مؤهلون مهنيًا تحت إشراف طبيب نفسي، وتوضع برامج العلاج على أساس الاحتياجات الخاصة بكل لاجئ، وتنفذ بالاقتران مع عملية الإدماج.

مشاركة المجلس اليوناني للاجئين في أنشطة تعاونية أوسع نطاقًا: (أ) اللجنة الوطنية

لحقوق الإنسان: المجلس هو إحدى المنظمات غير الحكومية الست الأعضاء في اللجنة. وفي المداولات التي أجرتها مختلف إدارات اللجنة، شارك ممثلو المجلس مشاركة نشطة في إثارة القضايا وتقديم التوصيات من أجل تحسين التشريعات والممارسات المتصلة باللاجئين وبطالبي اللجوء؛ (ب) إدارة التعاون الإنمائي الدولي التابعة لوزارة الخارجية اليونانية: شارك المجلس في اللجنة الاستشارية الوطنية للمنظمات غير الحكومية، التابعة لوزارة الخارجية، جنبًا إلى جنب مع جميع المنظمات غير الحكومية المسجلة لدى إدارة التعاون الإنمائي الدولي. والمجلس عضو أيضًا في شبكة المنظمات غير الحكومية ذات التوجه الأوروبي التي تنظمها وزارة الخارجية؛ (ج) التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى التي تساهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة: شارك المجلس منظمات غير حكومية دولية ووطنية، منها المجلس الأوروبي المعني باللاجئين والمنفيين، أو تعاون معها في برامج تركز على حماية اللاجئين.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة: لا تزال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

هي الشريك الرئيسي للمجلس. وقد شارك المجلس وتعاون بشكل نشط على المستوى المحلي وفي الاجتماعات السنوية للجنة التنفيذية لبرنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تعقد بمقر المفوضية في جنيف، وفي غيرها من اجتماعات وكالات الأمم المتحدة، حسب مدى ارتباطها بمجال عمله وقدرته المالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

توعية الجمهور بقضايا اللاجئين: شارك المجلس أو نظم مناقشات عامة لهذا الغرض.

ووضع أيضًا برنامجًا لتوعية تلاميذ المدارس عن طريق تنظيم اجتماعات وأنشطة أخرى في المدارس.

٣ - منظمة رصد حقوق الإنسان

(منحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٣)

أولاً - مقدمة

تكرس منظمة رصد حقوق الإنسان (Human Rights Watch) جهودها من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وتقوم المنظمة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والكشف عنها في نحو ٨٠ بلدًا. وتقف المنظمة مع الضحايا والناشطين من

أجل منع التمييز، ومناصرة الحرية السياسية، وحماية أولئك الذين يتعرضون لممارسات غير قانونية أثناء الحرب والمساعدة في تقديم الجناة إلى العدالة. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، فازت منظمة رصد حقوق الإنسان بجائزة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، اعترافاً بإنجازاتها البارزة في مجال حقوق الإنسان. وتُعد منظمة رصد حقوق الإنسان أكبر منظمة دولية تُعنى بحقوق الإنسان ومقرها في الولايات المتحدة. وقد بدأت المنظمة نشاطها في عام ١٩٧٨ مع تأسيس شعبتها في أوروبا وآسيا الوسطى (التي كانت تُعرف آنذاك بمنظمة رصد هلسنكي). أما اليوم، فإن منظمة رصد حقوق الإنسان تتشعب إلى برامج إقليمية ومواضيعية. وتغطي الشعب الإقليمية: أفريقيا، والأمريكتين، وآسيا، ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والولايات المتحدة الأمريكية. وتشمل البرامج المواضيعية: الأسلحة؛ وقطاع الأعمال وحقوق الإنسان؛ وحقوق الطفل؛ وحالات الطوارئ؛ وقطاع الصحة وحقوق الإنسان؛ والعدالة الدولية؛ وحقوق المثليات، والمثليين، ومزدوجي الميول الجنسية، وذوي الميول المغايرة لهويتهم الجنسية؛ وحقوق اللاجئين؛ والإرهاب ومكافحة الإرهاب؛ وحقوق المرأة.

ويوجد مقر منظمة رصد حقوق الإنسان في مدينة نيويورك ولها مكاتب وموظفون في أيدججان، وبانكوك، وبيروت، وبرلين، وبيشكيك، وبروكسل، والقاهرة، وشيكاغو، وجنيف، وغوما، وجوهانسبرغ، وكيغالي، ولندن، ولوس أنجلوس، وموسكو، وباريس، وسان فرانسيسكو، وطوكيو، وتورنتو، وواشنطن العاصمة. ومنظمة رصد حقوق الإنسان هي منظمة غير حكومية مستقلة، تدعمها مساهمات الأفراد والمؤسسات الخاصة في جميع أنحاء العالم. وهي لا تقبل أموالاً حكومية، لا مباشرة ولا بطريقة غير مباشرة.

الإسهام في عمل الأمم المتحدة

المشاركة في أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والكيانات الفرعية التابعة له:

(أ) طوال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك ممثلو منظمة رصد حقوق الإنسان في دورات مجلس حقوق الإنسان وسلفه، لجنة حقوق الإنسان. وقامت المنظمة بالرصد والمشاركة في عملية البناء المؤسسي التي أدت إلى إنشاء مجلس حقوق الإنسان واعتماد مجموعة التدابير المتعلقة بالبناء المؤسسي للمجلس. كما شارك ممثلو منظمة رصد حقوق الإنسان في دورات لجنة وضع المرأة، ولجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، واجتماعات اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ (ب) وتقوم المنظمة، في كل عام، بتقديم مداخلات شفوية وبيانات خطية إلى لجنة حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك بيانات عن حقوق الأقليات، وإدماج المنظور الجنساني، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من

الاختفاء القسري، وقضايا تُعالج حالات كل بلد على حدة. وقدمت العديد من البيانات كجزء من عملية الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان، ورعت أحداثاً جانبية وشاركت فيها داخل إطار مجلس حقوق الإنسان بشأن مسائل مثل كفالة حقوق الإنسان في سياسة مكافحة المخدرات، وحقوق الإنسان وقطاع الأعمال (٢٠٠٨)، وأزمة اللاجئين العراقيين (٢٠٠٧)، وحالة حقوق الإنسان في سري لانكا (٢٠٠٦)؛ (ج) وحضر ممثلو منظمة رصد حقوق الإنسان اجتماعات اللجنة التحضيرية، والاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٦ بشأن الإيدز في نيويورك، ومؤتمر قمة الأمم المتحدة العالمي لعام ٢٠٠٥ الذي عُقد في نيويورك، وعدة اجتماعات أخرى للأمم المتحدة؛ (د) وقدمت المنظمة عروضاً، بما في ذلك أثناء دورة تدريبية لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث؛ (٢٠٠٦)، وفي "سلسلة الحوار الجديد بشأن حقوق الإنسان" (٢٠٠٨).

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة و/أو الوكالات المتخصصة في الميدان و/أو في

المقرر: (أ) كثيراً ما قدمت منظمة رصد حقوق الإنسان معلومات إلى أجهزة مجلس حقوق الإنسان ومختلف الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. ونحن نحضر بصورة منتظمة دورات لجنة حقوق الطفل، ولجنة مناهضة التعذيب وغيرهما من اللجان المنشأة بموجب معاهدات، ونقدم المعلومات ونرد على أية استفسارات. وقد التقت منظمة رصد حقوق الإنسان برئيس الفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي، ورئيس الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري، ومع مختلف المقررين الخاصين على الصعيد القطري والمواضيعي والخبراء المستقلين وأطلعتهم على تقاريرها؛ (ب) تقيم المنظمة علاقات مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومفوضية شؤون اللاجئين ومكتب الأمين العام، وتطلعهم على النتائج التي تتوصل إليها منظمة رصد حقوق الإنسان وتقدم توصيات بشأن مختلف القضايا؛ (ج) وشاركت المنظمة في الدراسة التي أجراها الأمين العام بشأن العنف ضد الأطفال (٢٠٠٤-٢٠٠٦)؛ (د) ووفرت منظمة رصد حقوق الإنسان أيضاً معلومات لممثلي الأمين العام، بما في ذلك الممثل الخاص للأمين العام بشأن حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات قطاع الأعمال والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة؛ (هـ) أحررت المنظمة استشارة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ بشأن عدد من القضايا، بما في ذلك الجنود الأطفال، وعمالة الأطفال والعنف الذي تمارسه الشرطة ضد أطفال الشوارع، وأصدرت بياناً بشأن العنف ضد الأطفال في اجتماع المجلس التنفيذي لليونسيف (٢٠٠٧)؛ (و) قامت المنظمة بتوفير المواد المتعلقة بحقوق الإنسان إلى هيئات الأمم المتحدة الأخرى، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وعلى الصعيد القطري، قام ممثلو منظمة رصد حقوق

الإنسان، بصورة متكررة، بإجراء مشاورات وتقديم معلومات إلى مسؤولي الأمم المتحدة على المستويات كافة، بما في ذلك الممثلين الخاصين للأمين العام، والمنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية، ورؤساء وكالات الأمم المتحدة وغيرهم؛ (ز) تدعو المنظمة إلى تنفيذ القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان التي اعتمدت من مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة. وأيدت المنظمة أيضاً التدابير التي اتخذتها الجمعية العامة من أجل إجراء إصلاح جنساني في الأمم المتحدة في سياق تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة؛ (ح) وانخرطت المنظمة أيضاً مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال اجتماعات صيغة آريا، التي تسمح للمنظمات غير الحكومية بتقديم معلومات واقتراحات لأعضاء المجلس. وفي السنوات الأربع الماضية، قدم ممثلو منظمة رصد حقوق الإنسان عروضاً في العديد من اجتماعات صيغة آريا، بما فيها تلك المتعلقة بجمهورية تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، والصومال، والمسؤولية عن حماية السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى وتعزيز القانون الدولي؛ (ط) وعملت المنظمة مع الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتراخ المسلح فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وأيدت منظمة رصد حقوق الإنسان أيضاً اعتماد قرار مجلس الأمن رقم ١٨٢٠ (٢٠٠٨)؛ (ي) وأولت المنظمة اهتماماً كبيراً لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ونشطت في دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التصديق على نظام روما الأساسي. ومنذ إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في عام ٢٠٠٢، تقيم منظمة رصد حقوق الإنسان اتصالات منتظمة مع موظفي المحكمة. بالإضافة إلى ذلك، تجري منظمة رصد حقوق الإنسان لقاءات منتظمة مع ممثلي الدول الأطراف في نظام روما الأساسي من أجل مناقشة القضايا المتصلة بتنفيذ ولاية المحكمة، مثل تعاون الدول في عدد من المجالات، بما في ذلك اعتقال المشتبه بهم. كما دعت منظمة رصد حقوق الإنسان الدول الأطراف في نظام روما الأساسي إلى كفالة أن يظل هدف تحقيق العدالة فيما يتعلق بأسوأ الجرائم التي تُعد انتهاكا للقانون الدولي أولوية في المفاوضات السياسية الرامية لإنهاء الصراع الكامن في تلك البلدان التي قد يكون للمحكمة الجنائية الدولية اختصاص فيها؛ (ك) تجري المنظمة اتصالات مع العاملين في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وقد استخدمت القضاة شهادات الخبراء والتحليل القانوني لمنظمة رصد حقوق الإنسان في عدد من الأحكام التي أصدرتها المحكمة. واجتمع أعضاء من منظمة رصد حقوق الإنسان كثيراً مع كبار المدعين العامين لمناقشة الجهود الرامية إلى إجراء تحقيق في جرائم الاغتصاب وملاحقة مرتكبيها قضائياً باعتبارها جرائم حرب، وحماية الشهود، وطائفة من المسائل الأخرى. وتقوم منظمة رصد حقوق الإنسان أيضاً بتوفير التحليل القانوني وتقديم تقاريرها إلى المحكمة الخاصة لسيراليون التابعة للأمم المتحدة.

٤ - المركز الدولي لبحوث السياسات والتعليم من أجل الشعوب الأصلية **Indigenous Peoples' International Centre for Policy Research and Education**
(حصل على المركز الاستشاري الخاص في ٢٠٠١)

أولاً - مقدمة

الرسالة: المركز الدولي لبحوث السياسات والتعليم من أجل الشعوب الأصلية؛ (مؤسسة طبطيبيا) هو منظمة للشعوب الأصلية، ومركز للبحوث، والتعليم، والدعوة للسياسات، والموارد، يعمل مع الشعوب الأصلية على جميع المستويات وفي المجالات كافة. ونحن، في مؤسسة طبطيبيا، نسعى من أجل الاعتراف بحقوق وتطلعات الشعوب الأصلية وتعزيزها، وفي الوقت ذاته نعمل على توطيد الأواصر لإعلاء شأن العدالة الاجتماعية والبيئية. وسنحقق ذلك عن طريق تدعيم قدرات الشعوب الأصلية في مجال الدعوة، وإطلاق الحملات وتكوين الشبكات؛ وإجراء البحوث، والتعليم، والتدريب، وتطوير المؤسسات؛ والعمل بنشاط لتوضيح وإبراز آراء الشعوب الأصلية وتطلعاتها. **الرؤية:** نطمح إلى عالم تُحترم فيه المعرفة التقليدية لأبناء الشعوب الأصلية التي توارثوها عبر الأجيال، وتضامن فيه حقوقهم من قبل جميع الأمم والمجتمعات؛ وتُوجد فيه حركات موحدة رغم تنوعها وحيوية للشعوب الأصلية على المستويين المحلي والعالمي مما يعزز الحق في تقرير المصير والتنمية المستدامة للشعوب الأصلية ولأراضي تلك الشعوب.

أهداف المنظمة: تهدف المنظمة إلى إنجاز رسالتها عن طريق مختلف المكاتب التي أسستها أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وهي: جسور التواصل والدعوة والحملات؛ وإجراء البحوث والتعليم والتوثيق؛ والمنشورات والمنظور الجنساني؛ والمكتب القانوني، ومركز الموارد. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير، توسعاً في بعض مجالات الأنشطة. ففي عام ٢٠٠٥، وُضع مشروع جديد باسم مشروع بناء قدرات الشعوب الأصلية والدعوة لتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي. وقد سعى هذا المشروع، في جملة أمور أخرى؛ إلى تمكين الشعوب الأصلية من الانخراط في عملية تنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني. وقد زاد هذا المشروع، وهو حالياً في مرحلته الثانية (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، من انخراط مؤسسة طبطيبيا في هذه الاتفاقية وفي الجهود الوطنية التي تبذل من أجل تنفيذها.

ثانياً - الإسهام في عمل الأمم المتحدة

المشاركة في أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والكيانات الفرعية التابعة له

حضر/شارك ممثلو المنظمة فيما يلي:

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في مقر الأمم المتحدة، نيويورك: الدورة الرابعة، ٢٠٠٥. عين المجلس المدير التنفيذي لمؤسسة طبطيبيا عضواً في المنتدى للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، وانتُخب رئيساً للمنتدى في تلك الدورة؛ وفي الدورات الخامسة والسادسة والسابعة (٢٠٠٦-٢٠٠٨)، قدمت المؤسسة عروضاً ذات صلة لإدراجها في تقارير المنتدى.

اتفاقية التنوع البيولوجي: (أ) الاجتماع السادس للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحصول على المنافع وتقاسمها ٢٠٠٨، جنيف، سويسرا؛ (ب) الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، ٢٠٠٨، بون، ألمانيا؛ (ج) الاجتماع الخامس للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحصول على المنافع وتقاسمها، ٢٠٠٧، مونتريال، كندا؛ (د) الاجتماع الخامس للفريق المخصص المفتوح العضوية المعني بالمادة ٨ (ي) والأحكام ذات الصلة، ٢٠٠٧، مونتريال، كندا. وعلى هامش الاجتماع الخامس للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحصول على المنافع وتقاسمها، نظمت مؤسسة طبطيبيا لقاءً جانبياً عن "المؤشرات المتعلقة بالشعوب الأصلية واتفاقية التنوع البيولوجي".

الفريق العامل المعني بالشعوب الأصلية: الدورة الثالثة والعشرون، ٢٠٠٥، جنيف، سويسرا.

الدورة الثانية والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة: شارك المدير التنفيذي لمؤسسة طبطيبيا، ٢٠٠٧، وعمل من أجل اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ: في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ، الذي عقد في عام ٢٠٠٧، في بالي، إندونيسيا، نظمت مؤسسة طبطيبيا لقاءً جانبياً عن التدابير المحلية للشعوب الأصلية من أجل التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره؛ وفي عام ٢٠٠٨، حضرت المؤسسة المحادثات المتعلقة بتغيّر المناخ، في كلٍ من بون، ألمانيا؛ وأكرا، غانا، وبانكوك، تايلند؛ ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ في بوزنان، بولندا.

الاستعراض الدوري الشامل: دعمت المنظمة تحالف أرحبيل الشعوب الأصلية لإندونيسيا (أمان) فيما قدمه للاستعراض الدوري الشامل أثناء الدورة الأولى التي عقدت في عام ٢٠٠٨، في جنيف، سويسرا.

لجنة القضاء على التمييز العنصري: الدورة الحادية والسبعون، ٢٠٠٧، جنيف، سويسرا، دعمت مؤسسة طبطيبيا تحالف أمان في بيانها بعنوان "طلب من أجل النظر في حالة الشعوب الأصلية في كاليمانتان، إندونيسيا، في إطار التدابير العاجلة وإجراءات الإنذار المبكر المتخذة من قبل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري".

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة و/أو الوكالات المتخصصة في الميدان و/أو في المقر

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: في عام ٢٠٠٥، دعم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مشروعاً بشأن الممارسات الجيدة فيما يتعلق بتنمية الشعوب الأصلية، نفذته مؤسسة طبطيا مع الأمانة العامة لمنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. وأيد الصندوق التقييم الذي أُجري للعقد الدولي الأول للشعوب الأصلية في العالم والذي اضطلع به كلٌّ من المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال (ايسيمود)، ومؤسسة طبطيا في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي: دعمت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي الأنشطة التي نظمتها طبطيا، وهي الحلقة الدراسية الدولية للخبراء بشأن المؤشرات المتعلقة بالشعوب الأصلية، واتفاقية التنوع البيولوجي والأهداف الإنمائية للألفية، عام ٢٠٠٦، في باناوي، الفلبين.

جامعة الأمم المتحدة: في عام ٢٠٠٨، نظمت جامعة الأمم المتحدة بالاشتراك مع مؤسسة طبطيا، جلستي مشاورات مع ممثلين عن الشعوب الأصلية بشأن الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، عُقدتا في مدينة باغيو، الفلبين. وفي عام ٢٠٠٨، شاركت الجامعة مع مؤسسة طبطيا في نشر "الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها: دليل للشعوب الأصلية".

أمانة المنتدى الدائم المعني بالشعوب الأصلية: حافظت مؤسسة طبطيا على علاقة عمل وثيقة مع الأمانة العامة للمنتدى وذلك دعماً لأنشطة طبطيا على النحو المبين أعلاه.

المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية: نظمت مؤسسة طبطيا زيارة المتابعة التي قام بها المقرر الخاص إلى الفلبين. ٢٠٠٧.

الأنشطة المتماشية مع الأهداف الإنمائية للألفية: عملت مؤسسة طبطيا على وضع مؤشرات لرفاه الشعوب الأصلية. فقد حددت جمع البيانات وتصنيفها على الشعوب الأصلية، على سبيل الأولوية، وتعهدت بمشروع تجريبي في الفلبين في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦؛ ضمن الأنشطة والفعاليات الأخرى المذكورة أعلاه، في أعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

الأنشطة الداعمة للمبادئ العالمية: قامت المؤسسة بالترويج النشط لليوم الدولي للشعوب الأصلية في العالم (٩ آب/أغسطس)، والعقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم (٢٠٠٥-٢٠١٤) والتعريف بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وحظيت أنشطة عدة للمنظمة، نُظمت في مانيلا عام ٢٠٠٦، بحضور جيد من جانب ممثلين

الشعوب الأصلية، والوكالات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والهيئات المتعددة الأطراف، فضلاً عن المهرجان السينمائي لأفلام الشعوب الأصلية، الذي نُظم في الفلبين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

٥ - الأكاديمية الدولية لفن العمارة (منحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٨٩)

أولا - مقدمة

تأسست الأكاديمية الدولية لفن العمارة في عام ١٩٨٧.

الأعضاء العاملون: يعمل في الأكاديمية ٧٣ أكاديميا و ٨٢ أستاذا من: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، إسرائيل، ألمانيا، أوكرانيا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بيلاروس، تركيا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جورجيا، الدانمرك، سلوفاكيا، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، فرنسا، فنلندا، كازاخستان، كندا، مالطة، ماليزيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان؛ وهم أفضل أساتذة فن العمارة المعاصر في العالم؛

مجالس الإدارة: الجمعية العامة (تعقد دورات كل ثلاث سنوات)، والمجلس الأكاديمي (يعقد دورات كل سنة). وللأكاديمية مراكز في الاتحاد الروسي، إيطاليا، تركيا، فرنسا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

أهداف المنظمة: (أ) تحفيز العمارة والنظرية المعمارية؛ (ب) دعم الأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، وبرامج اليونيسيف، وإعلاناتها وقراراتها ومناسبتها؛ (ج) تنظيم المؤتمر العالمي للعمارة الذي يعقد كل ثلاث سنوات، بعنوان "العمارة الدولية - صوفيا"، كل ثلاث سنوات برعاية رئيس جمهورية بلغاريا، واليونسكو، والاتحاد الدولي للمعماريين؛ (د) تنظيم دورات بعد التخرج (حلقات عمل) لشباب المعماريين المهووبين من مختلف البلدان، بقيادة أعضاء الأكاديمية البارزين؛ (هـ) تنظيم مؤتمرات، ومسابقات ومعارض، ومناقشات، واجتماعات مائدة مستديرة، على المستوى الدولي، عن قضايا العمارة العالمية المعاصرة.

مجالات الأنشطة الرئيسية للأكاديمية: (أ) التنمية المستدامة للعمارة وتخطيط المدن؛ (ب) النظرية المعمارية ونقدها؛ (ج) التعليم المعماري، والتأهيل المهني المعماري؛ (د) الإسكان الاجتماعي؛ (هـ) العمارة والإيكولوجيا؛ (و) العمارة والأطفال؛ (ز) المعلومات المهنية.

ثانيا - الإسهام في أعمال الأمم المتحدة

المشاركة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية: (أ) أكدت الأكاديمية في جميع الورقات المقدمة من أعضائها عن فن العمارة في القرن الحادي والعشرين، في كل منتدى دولي أقامته، بعنوان "العمارة الدولية - صوفيا"، على الأهداف الإنمائية للألفية. ويمثل هذا مساهمة الأكاديمية في برنامج الأهداف الإنمائية للألفية، والمناقشات واجتماعات الموائد المستديرة بشأن المساكن المنخفضة التكلفة، والأطفال والعمارة، فضلا عن المشاريع المدرسية، والعمارة والإيكولوجيا، والإسكان الإنساني، واستدامة البيئة.

ولم يتمكن ممثلو الأكاديمية من المشاركة بانتظام في مؤتمرات مؤئل الأمم المتحدة، واجتماعاته، لأن الأكاديمية منظمة غير حكومية ذاتية التمويل، وميزانيتها محدودة للغاية؛ ولكن الأكاديمية بقيت مطلعة على الإعلانات والبرامج المرتبطة بالعمارة، التي تقوم بها الأمم المتحدة ووكالاتها.

الأنشطة المهنية الأخرى للأكاديمية: (أ) تنظم الأكاديمية المؤتمر العالمي للعمارة الذي يعقد كل ثلاث سنوات (الذي ورد ذكره آنفا). وأكد رئيس الأكاديمية مرة أخرى على الأهداف الرئيسية لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤)، الذي بدأ، رسمياً، في ١ آذار/مارس ٢٠٠٥، في نيويورك؛ (ب) ونظمت أيضاً، بنجاح، بالتعاون مع نقابة المعمارين، وبلدية كولياكان في المكسيك، في عام ٢٠٠٥، مسابقة دولية في المدينة وفرص حضرة الأراضي؛ (ج) ونظمت في عام ٢٠٠٥، في ناغويا باليابان، بالتعاون مع مركز الأكاديمية في اليابان، وبلدية ناغويا، منتدى دولياً - مسابقة دولية. وبعد كل مناسبة نظمتها الأكاديمية، كانت وسائط الإعلام المختلفة تجري مقابلات مع المشاركين؛ (د) ونظمت أيضاً في اسطنبول مؤتمراً دولياً عن فن العمارة في القرن الحادي والعشرين، وكذلك في تورينو، في عام ٢٠٠٨؛ (هـ) واضطلع أعضاء الأكاديمية بدور نشط في مهرجان السنوي الروسي لفن العمارة المعنون Zodchestvo، الذي يقام كل سنة، في موسكو، في تشرين الأول/أكتوبر منذ عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨؛ (و) ونظمت الأكاديمية مؤتمراً دولياً، بالتعاون مع بلدية روما، ومركز الأكاديمية في إيطاليا، عام ٢٠٠٦؛ (ز) ونظمت، بالتعاون مع مؤسسة الحواضر الكبرى، ومركز الأكاديمية في روتردام، بهولندا، مؤتمراً دولياً سنوياً عن

المشاكل الكبيرة التي تعاني منها الحواضر الكبرى؛ (ح) وشارك رئيس الأكاديمية في المحافل الدولية في كراسنادار، الاتحاد الروسي، (عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨)؛ (ط) ونظم المنتدى الدولي للمعماريين الشباب حلقة عمل للمعماريين الشباب الموهوبين في عام ٢٠٠٧، في سوتشي، بالاتحاد الروسي، عن موضوع "مدينة كراسنادار في القرن الحادي والعشرين"، و "الملعب الأولمبي في سوتشي"، شارك فيها ١٥ معماريا شابا من الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإيطاليا، وبلغاريا، وبولندا؛ (ي) ونظمت بنجاح، في صوفيا، في عام ٢٠٠٨، حلقة عمل في العمارة الفعالة والمباني الذكية، بمشاركة معماريين شباب موهوبين من الاتحاد الروسي، وإيطاليا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية؛ (ك) وأقيم هذا المعرض الفريد من نوعه في العديد من البلدان؛ (ل) وبالإضافة إلى ذلك، نشرت الأكاديمية المجلة المعمارية "أساتذة فن العمارة في العالم"، ضمت أخبارا عن الأكاديمية، ومعلومات معمارية عن نشاط الأكاديمية المعمارية والمناسبات التي تقيمها، فضلا عن التحف الفنية الجديدة في فن العمارة في العالم؛ (م) واعتمد أعضاء الأكاديمية في جمعيتها العاشرة، في عام ٢٠٠٦، برامج عمل نشطة وطموحة جدا للمستقبل، بشأن أهم المشاكل التي يواجهها مجتمعنا. وسيبذل هيكل الأكاديمية الأساسي وأمانتها قصارى جهدهما لتنفيذ هذه القرارات بنجاح.

٦ - متحدون من أجل التفاعل الثقافي (منحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٧)

أولا - مقدمة

متحدون من أجل التفاعل الثقافي (اختصارا متحدون) هي الشبكة الوحيدة المناهضة العنصرية لعموم أوروبا، وتضم حاليا ٥٦٩ منظمة من ٤٦ بلدا أوروبيا. وهي شبكة مفتوحة توحد المنظمات، والمعاهد، والجماعات غير الرسمية في جميع أنحاء أوروبا، في كفاحها ضد العنصرية، والفاشية، والتعصب القومي، وأشكال التعصب ذات الصلة؛ وتدعم فئات المهاجرين واللاجئين والأقليات. وتعمل مئات المنظمات تنتمي إلى طائفة واسعة من الخلفيات، معا بشكل طوعي، عن طريق ارتباطها من خلال منظمة "متحدون".

أهداف المنظمة: "متحدون" متخصصة في مجال تمكين المنظمات الشعبية المحلية وبناء قدراتها؛ وهي تقوم مقام منصة لتبادل الممارسات الجيدة، والخبرة، والدراية، والتدريب، على مختلف المستويات. وتضطلع شبكة "متحدون" بإعداد أدوات، وتقييم مشاريع محددة، وتطلق حملات لتلبية الاحتياجات الفردية لأصحاب المصلحة في الحركة الأوروبية المناهضة للتمييز. وتجمع "متحدون" خبراء وناشطين من منظمات في جميع أنحاء أوروبا، في مؤتمرات أو ثلاثة مؤتمرات واسعة النطاق، تعقد سنويا؛ وتنسق ثلاث حملات على النطاق الأوروبي

للتوعية بشأن المواضيع المتداولة في وسائط الإعلام الرئيسية وبين عامة الناس؛ فضلا عن القيام بأنشطة متنوعة مقررة خلال المؤتمرات المذكورة أعلاه؛ وتقوم الشبكة بدور مكتب استعلامات للحركة الأوروبية المناهضة للتمييز.

وتواظب "متحدون" على تحديث قاعدة بيانات شاملة، تحوي بيانات لما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ جهة اتصال نشطة في هذا المجال، وعلى محفوظات ضخمة من مواد مطبوعة، ومصادر خبيرة، من نحو ٢ ٢٠٠ جهة اتصال. وتُدعم الأنشطة التي تضطلع بها منظمات الشبكة بإنتاج مواد إعلامية تثقيفية وأدوات ربط شبكي، مثل كتاب العناوين الأوروبي لمناهضة العنصرية، وتقويم الأحداث الدولية الذي يُنشر بانتظام، والمواد المتعلقة بمجلات (الصحف، والملصقات، والبطاقات البريدية، توزع بكميات كبيرة في جميع أنحاء أوروبا)، ومنشورات إعلامية عملية. وتوزع هذه المواد والأدوات من خلال نظام بريدي موثوق، على ٢ ٢٠٠ جهة اتصال نشطة في هذا الميدان. وعلاوة على ذلك، تتواصل المنظمة إلكترونيا (أخبار إلكترونية منتظمة من خلال قوائم بريدية موجهة)، وبوسائل الاتصالات التقليدية (الهاتف والفاكسيميلى) إلى أكثر من ٨ ٠٠٠ جهة اتصال، بما في ذلك المنظمات الشعبية، والمجموعات الشبابية، والمعاهد التعليمية، والصحفيون، ووسائط الإعلام، والساسة المحليون، والوزراء، وأعضاء البرلمانات الأوروبية، على سبيل المثال لا الحصر.

وتسعى المنظمة إلى الحصول على مساهمات مالية من طائفة واسعة من المنظمات الداعمة، والمؤسسات، والأفراد، والوزارات الوطنية، ومجلس أوروبا، ومفوضية الاتحاد الأوروبي. والمنظمة "متحدون" مركز مشارك في مجلس أوروبا؛ وهي عضو منتخب في المجلس الاستشاري للشباب التابع لمجلس أوروبا.

ثانيا - الإسهام في أعمال الأمم المتحدة

نظمت "متحدون" في الفترة الواقعة ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨، ونسقت، حملتي توعية اجتماعية على النطاق الأوروبي متعلقة بالأيام الدولية للأمم المتحدة: (أ) أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢١ آذار/مارس، يوما دوليا للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، في رد فعل على مقتل ٦٩ من المتظاهرين المناهضين لنظام الفصل العنصري في شاريفيل، بجنوب أفريقيا، في عام ١٩٦٠. وتحتفل "متحدون" بهذا اليوم الدولي بأن تنظم سنويا قرابة ذلك التاريخ أسبوع العمل لمناهضة العنصرية على النطاق الأوروبي. وقد أصبح أسبوع العمل أوسع حملة سنوية لمناهضة العنصرية في أوروبا، إذ تدعى إليه مئات المنظمات وآلاف الأشخاص لينشطوا في تعزيز قيم المساواة، والاحترام، والتنوع، والعمل بنشاط على محاربة العنصرية والتمييز؛ (ب) واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في عام

٢٠٠١، قرارا خاصا يقضي بإعلان اليوم الأفريقي للاجئين سابقا، يوما دوليا للاجئين، تعبيرا عن التضامن مع أفريقيا، التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين. وأشارت الجمعية العامة إلى أن عام ٢٠٠١ يصادف الذكرى السنوية الخمسين لاتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين، وأن منظمة الوحدة الأفريقية وافقت على أن يتزامن اليوم الدولي للاجئين مع اليوم الأفريقي للاجئين في ٢٠ حزيران/يونيه. فنظمت "متحدون"، ونسقت، حملة سنوية على النطاق الأوروبي، قرابة ذلك التاريخ. واستهدفت هذه الحملة تسليط الضوء على قضايا اللاجئين من منظور غير حكومي على جميع المستويات: المحلي، والوطني، والأوروبي؛ (ج) ويمثل تقويم الأحداث الدولية مشروعا مستمرا لشبكة "متحدون"، وهو يقوم مقام مصدر عام، وأداة إعلامية للمناسبات في الحركة الأوروبية المناهضة للتمييز. وإلى جانب المناسبات الأخرى، رُوِّج التقويم معلومات عن اجتماعات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان والأنشطة ذات الصلة، التي يضطلع بها المجلس الاقتصادي الاجتماعي، وهيئاته الفرعية. وإلى جانب نسخة التقويم الإلكترونية التي تُحدَّث أسبوعيا، نشرت "متحدون"، ووزعت، من ٤ إلى ٦ نسخ مطبوعة في السنة؛ (د) إن كتاب العناوين الأوروبي لمناهضة العنصرية واحد من أشهر المراجع، وأكثرها استخداما في الحركة المناهضة للتمييز في جميع أنحاء أوروبا. فقد قدم بيانات اتصال ومعلومات تفصيلية عن المجموعات الناشطة، والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية في أوروبا، ومجالها الأساسية. ورُوِّج كتاب العناوين معلومات اتصال بين جميع المكاتب الأوروبية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى مثل اليونيسيف، واليونسكو؛ (و) دائرة الاتصال مع المنظمات غير الحكومية بالأمم المتحدة.

وترد جميع المكاتب الأوروبية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمكاتب المركزية لمفوضية شؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على القائمة البريدية لمنظمة "متحدون"، وتلقى أخبارا عن المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال مكافحة التعصب والتمييز في أوروبا، فضلا عن جميع المنشورات التي تصدرها "متحدون" (كتاب العناوين لمناهضة العنصرية، وتقويم الأحداث الدولية، ومواد الحملات، وما إلى ذلك). ويوجد تبادل فعال للمعلومات وخاصة مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى الاتحاد الأوروبي. وأدرجت أيضا مكاتب الأمم المتحدة الأخرى، "متحدون" على قوائمها البريدية المنتظمة.